KAPSARC
مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية
King Abdullah Petroleum Studies and Research Center

الدمج الإقليمي لأسواق الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأولويات والتحديات

July 2018 / KS-2018--WB19-ARA

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثًا مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

حقوق التأليف و النشر محفوظة (2018) لمركز الملك عبدالله للدراسات و البحوث البترولية (المركز). ولا يجوز النسخ أو الاقتباس من هذه المادة دون نسبته بشكل واضح وملائم للمركز.

النقاط الرئيسة

الطلب المتصاعد على الكهرباء والقيود المالية المتزايدة شجعا الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النظر في طرق تعاونية أكثر لتقديم خدمات كهرباء موثوقة وبأسعار معقولة. ومن المتوقع أن يساعد تطوير سوق كهرباء فعال ومتكامل في تحقيق هذه الأهداف بطريقة فعالة ومستدامة. وقد أسفرت ورشة عمل كابسارك حول هذا الموضوع عن الأفكار التالية:

يعد إزالة التشوهات السعرية في جانب العرض -على مستوى الجملة- من خلال تدابير فعالة لإصلاح الأسعار أمر بالغ الأهمية لمعالجة القلق من «نقل الثروة الضمني» في تجارة الكهرباء عبر الحدود وتطوير سوق كهرباء إقليمي فعال ومجدٍ في مناطق دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال افريقيا.

يعتبر الوصول المفتوح بلا تمييز إلى الشبكة ومبيعات الطرف الثالث أمرين أساسيين لتحسين القدرة التنافسية وسيولة السوق على الصعيدين الوطني والعالمي.

دمج الأسواق عملية طويلة تتطلب دعمًا سياسيًا مستمرًا. وتحرير أسواق الكهرباء الوطنية أمر مرغوب ولكنه ليس متطلباً أساسياً. وكطريقة للمضي قدماً، يمكن أن يتبع إنشاء سوق متكامل نهج «التحكم الوطني والتعاون الإقليمي».

نظراً لأن النظام التجاري القائم في المنطقة يركز بشكل أكبر على المعاملات الثنائية طويلة الأجل، فإن الاستخدام الفعال للموارد سيتطلب وجود سوق قصيرة الأجل للتعامل مع فرق الحمل واختلاف التوقيت، ولكن دون تقويض الأهداف طويلة الأجل.

سيتعين تكييف تصميمات السوق المستقبلية لتوفير مزيد من المرونة والفرص التجارية بالقرب من نقطة بث الكهرباء.

يتطلب الأمر درجة معينة من التوافق في الأطر التنظيمية لأسواق الكهرباء المتكاملة ليكون أداؤها فعّالاً. سيتطلب الوصول لمواءمة تدريجية وتنفيذ النهج التنظيمية وجود مؤسسة مستقلة على المستوى الإقليمي

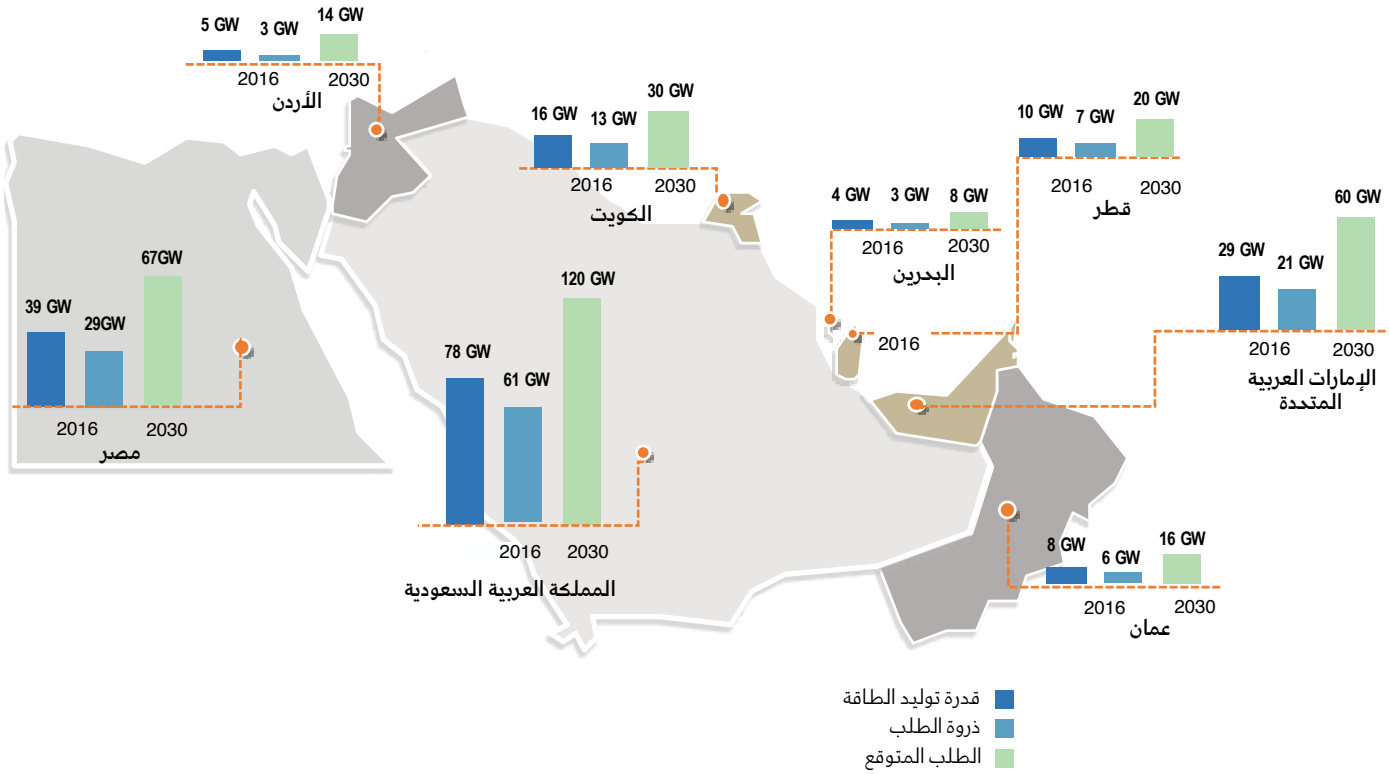

الشكل 1. يستمر الطلب على الكهرباء في الارتفاع في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول الخليج.

المصدر: تم تجميعها من مصادر متعددة استنادًا إلى المعلومات المتوفرة في المجال العام. قد لا تتوافق الأرقام بدقة مع المعلومات المحدثة المتوفرة من المرافق العامة.

الملخص التنفيذي

جمع عدد من أنظمة الطاقة في جميع أنحاء العالم لتشكيل أسواق كهرباء متكاملة في المنطقة من أجل تحقيق أهداف الكفاءة والموثوقية والأهداف البيئية. وإلى جانب الترابط المادي للشبكات الوطنية، فإن هذا المفهوم لم يسترعي حتى الآن انتباه سوى القلة في مناطق دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام. ومع ذلك، فإن الالتزام السياسي المتجدد بالربط الإقليمي أدى إلى إحياء الاهتمام بين البلدان في تلك المناطق. ومع تزايد الطلب على الطاقة وتزايد الضغوط المالية، فإن تطوير سوق كهرباء إقليمي يحمل في طياته العديد من الفوائد -على المدى القصير والطويل- للدول المشاركة. سيتطلب تصميم وتطوير سوق كهرباء متكامل في المناطق فهم مجموعة من التحديات الاقتصادية والتنظيمية والسياسية. وتبرز النقاط الرئيسة التالية:

على مدى عقود، كانت البلدان الغنية بالموارد في هذه المناطق تقدم الدعم للطاقة بهدف الحماية الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة الهيدروكربونية بين مواطنيها. وفي حين أن تعرفات التجزئة المدعومة لها آثارها الخاصة على أداء القطاع، إلا أن الوقود المدعوم لتوليد الطاقة جعل مهمة دمج أسواق الكهرباء صعبة بشكل خاص بسبب المخاوف من نقل الثروة الضمنية في تجارة الكهرباء عبر الحدود. إن إزالة التشوهات السعرية في جانب العرض من خلال إجراءات فعالة لإصلاح الأسعار ستكون ضرورية لتطوير سوق كهرباء إقليمي فعال ومجدٍ. وحتى ذلك الوقت، يمكن ايجاد خيار تسهيل تداول الكهرباء بأسعار تحددها الأسواق على المدى القصير من خلال تطوير نهج تنظيمي مقبول. ومع ذلك، ستظل المقارنة المعيارية وشفافية أسعار الوقود مسألتين مثيرتين للجدل.

يعتبر تشجيع المنافسة في أسواق الجملة والتجزئة الكهربائية من خلال الوصول المفتوح عنصراً أساسياً في عملية تحرير السوق. ومع ذلك، وبسبب نموذج المشتري الوحيد/الرئيس الذي يسيطر على صناعة الكهرباء في هذه المناطق، فإن الوصول المفتوح ومبيعات الطرف الثالث إما غير مسموح بهما أو غير محددة بدقة. ولتحسين سيولة السوق -سواء داخل الحدود أو عبرها- وإيجاد سوق تنافسية تدر فوائد فرق الحمل واختلاف التوقيت، سيلزم ما يلي: تنفيذ الوصول المفتوح مع قواعد تنظيمية مدعومة بشكل كامل وعادلة وشفافة ومتفق عليها للوصول إلى خدمات الشبكة وأسعارها في المنطقة. توجد عوائق كبيرة أمام تنفيذ الوصول المفتوح في عقود شراء الطاقة الحصرية طويلة الأجل، والخوف من فقدان قاعدة الإيرادات لتقديم الدعم المتبادل للعملاء الآخرين ذوي الأجور المنخفضة.

يجري تحرير سوق الكهرباء في عدد من البلدان في المنطقة، ولكن وتيرته وتصميمه تحددهما الأولويات المحلية بدلاً من الأهداف الإقليمية. تشير التجربة الدولية إلى أن دمج سوق الكهرباء عملية انتقالية ديناميكية تستغرق وقتًا طويلاً حتى تتطور ولكنها عملية تجمع بين النهج "الليبرالي" و "القومي". وبالتالي، قد يكون إجراء إصلاحات هيكلية مستحسناً وليس شرطا مسبقا لدمج الأسواق. يجب إعداد تصميم سوق يسهل تطوير السوق الإقليمية مع السماح في الوقت نفسه للبلدان بإجراء الإصلاحات حسب سرعة أدائها الخاصة. وتبين التجربة أن جعل تحرير التجارة شرطاً مسبقاً لتطوير سوق كهرباء إقليمي لم ينجح في الماضي.

وبينما يمكن تمييز الكهرباء كمنتج مع مرور الوقت، فإن محفظة التداول الحالية لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتسم إلى حد بعيد بمعاملات طويلة الأجل. وعلى النقيض من ذلك، فإن السوق في المستقبل تمثل غالبية حجم التداول في عدد من مجمعات الطاقة في أوروبا وأستراليا والولايات المتحدة. يجب تشجيع تطوير السوق قصيرة الأجل للاستفادة من فرق الحمل واختلاف التوقيت في المنطقة. إن تحفيز المنافسة وقيمة الكهرباء

على فترات زمنية تشغيلية أقصر والمرونة المجزية يمكن لها جميعها أن تكون مبادئ توجيهية لتصميم السوق في المستقبل. القيود و/أو التأخير في الحصول على الموافقات لأسعار الكهرباء والحجم من وكالات متعددة أدت إلى تثبيط ظهور سوق قصيرة الأجل لتجارة الكهرباء عبر الحدود.

ينبغي إيجاد الترتيبات المؤسسية للتعاون والتنسيق في صياغة الأطر التنظيمية الضرورية ومواءمتها.

وستكون هناك حاجة إلى استراتيجيات من أعلى إلى أسفل مثل رؤية الاتحاد الأوروبي لإنشاء سوق ربط لجميع دول أوروبا، واستراتيجيات من الأسفل إلى الأعلى مثل مواءمة أو وضع قواعد/قوانين سوق مشتركة لربط الأسواق. علاوة على ذلك، سيتطلب الربط الفعال أيضًا ممارسات تشغيل مترابطة ومتسقة على مستويين: أفقي، بين مشغلي النظام، وعمودي، كما هي الحال مع مشغل النظام الذي يتعامل مع المشاركين في السوق والحكومات.

عن المشروع

إدراكًا للفرص المحتملة التي يمكن توفيرها من خلال تطوير سوق مشتركة للكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع، بدأ كابسارك مشروعاً بحثياً حول الدمج الإقليمي لأسواق الكهرباء. ويدرس المشروع مجموعة من المسائل المتعلقة بربط سوق الكهرباء، بما في ذلك تجارب مجمعات الطاقة الأخرى وتطبيقاتها المحتملة لهذه المنطقة. وسيركز المشروع على فهم ودراسة السياسات والتشريعات وتصميم السوق وهيكلها وأبعاد عمليات التنظيم وتشغيل النظام في أسواق الكهرباء وتحديد ترتيبات الممارسات الجيدة وتقديم رؤى حول مسائل السياسات والتنظيم. تهدف مخرجات الورشة المختلفة إلى سد الفجوات المعرفية الموجودة وتيسير الجهود الجارية نحو دمج سوق الكهرباء الإقليمي.

تشكل ورشة العمل هذه جزءًا من هذه المبادرة وهي الأولى في سلسلة من ورش العمل التي تهدف إلى جمع الخبراء والمعنيين معاً لمناقشة هذا الموضوع.

رابط البحث:

الدمج الإقليمي لأسواق الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأولويات والتحديات

مركـــزالملـــك عبـــدالله للدراســـات والبحوث البترولية
King Abdullah Petroleum Studies and Research Center

www.kapsarc.org